

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

والحق في تغيير الدين

للدكتور محمود السيد حسن داود (*)

مقدمة:

يتضمن القانون الدولي لحقوق الإنسان الكثير من الحقوق والحريات الإنسانية، التي تعمل كافة المواثيق الدولية على رعايتها وكفالتها لكل إنسان، لكن الحق الذي يحتل أهمية بالغة بالنسبة لسانر الحقوق هو الحق في الحرية الدينية^(١)، وذلك لما للدين من أثر بالغ على حياة الناس وتوجهاتهم وسلوكهم وتصرفاتهم، فما أكثر ما يجري في العالم كله باسم الدين من التصرفات التي يظل لها أكبر الأثر سلباً أو إيجاباً على العالم كله.

وبسبب ما تراه الأنظمة الدولية وأعضاء المجتمع الدولي من انتهاكات صارخة للحرية الدينية، فإنها تبذل قصارى جهدها لتعزيز احترام هذا الحق الإنساني العالمي، ومن ذلك ما أصدرته الأمم المتحدة من أعمال عديدة في هذا المجال لعل من أهمها: إعلان الأمم المتحدة لنقضاء على جميع أشكال التعصب أو التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد، ١٩٨١، والذي أكد في مادته الأولى حق الإنسان في الإيمان بدين أو بأى معتقد يختاره، وحقه في إظهار الدين وممارسة شعائره بمفرده أو مع جماعة جهراً أو سراً^(٢)، كما أكد في

(*) أستاذ العلاقات الدولية المشارك بجامعة البحرين، وجامعة الأزهر.

(١) ويؤكد ذلك ما جاء في نص مقدمة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية للعام المنصرم ٢٠٠٨ عن أوضاع الحرية الدينية في العالم: "...التشريع الذي نحفل بذكره اليوم يبي على تقليد حدّد طبيعة دولتنا. ذلك أنه عندما تبنى الآباء المؤسسون قانون الحقوق، كانت أولى الحيات التي أرسوها فيه الحرية الدينية. فقد ادركوا أن أهم حرية أساسية يمكن أن يمتلكها الإنسان هي حق العبادة... إننا محظوظون لكوننا نعيش في بلد تُحترم فيه الحرية. لكن، في العديد من البلدان، لا زال التعبير عن الحرية يتعرض لكم الأفواه من جانب الاستبداد وعدم التسامح والاضطهاد". يراجع هذه المقدمة على الشبكة الدولية للمعلومات على موقع:

<http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=٣٠٠٣٩٩٢١٦٠٥٣١-٤٢k->

(٢) نص م ١ من إعلان الأمم المتحدة للنقضاء على جميع أشكال التعصب أو التمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد ١٩٨١ على: ١ - لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأى معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه، أو معتقده عن طريق العبادة وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، وجمهراً أو سراً. ٢ - لا يجوز تعريض أحد لنقض يحد من حريته في أن يكون له دين أو معتقد من اختياره. ٣ - لا يجوز إخضاع حرية المراء في إظهار دينه أو معتقده إلا لما قد يفرضه القانون من حدود تكون ضرورية لحماية الأمن العام أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة أو حقوق الآخرين وحريةاتهم الأساسية.

المادة الثامنة على عدم انتقاص أى حق من الحقوق الواردة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، أو العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان ومنها ما يتصل بالحرية الدينية، ومن أعضاء المجتمع الدولى ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية من إصدار " - قانون الحرية الدينية الدولية لسنة ١٩٩٨، وقد دعم هذا القانون الحرية الدينية بإنشاء مركز السفير المتجول للحرية الدينية الدولية ومكتب الحرية الدينية الدولية، ضمن وزارة الخارجية، وإصدار تقرير الخارجية الأمريكية السنوي عن الحرية الدينية.

وإذا كانت الحرية الدينية لها مكان الصدارة بالنسبة لغيرها من الحقوق الإنسانية الأخرى، فإنها تتضمن عددا من المسائل أو الحقوق كالحق فى اختيار الدين أو المعتقد، والحق فى ممارسته سرا أو جهرا، والحق فى الدعوة إليه والإعلان عنه، لكن تأتى فى مقدمة هذه المسائل مسألة الحق فى تغييره، أو الانتقال منه إلى دين آخر، ولذا فقد اخترعنا موضوعا لهذا البحث، لبيان مدى تمتع الإنسان بحق تغيير هذا الدين الذى اختاره أم لا، وهل يتم ذلك دون قيد أو شرط، سواء كان التغيير إلى دين معين آخر أم إلى الإلحاد وعدم الارتباط بأى دين آخر، وهل يدخل ذلك ضمن حق الإنسان فى الحرية الدينية؟ أم أن الحرية الدينية قاصرة فقط على حق الإنسان فى اختيار الدين الذى يعتنقه، ثم يجب عليه بعد ذلك الانصياع لهذا الدين والالتزام بأحكامه ومنها حكم الخروج منه؟

لا شك أن هذه مسألة من أخطر المسائل التى تتصل بالحرية الدينية، سواء كان التغيير واردا على الدين الحقيقى الذى اختاره الإنسان بإرادته الخالصة ولديه الأهلية اللازمة لهذا الاختيار من عقل وبلوغ واختيار، أم كان التغيير واردا على الدين الحكمى الذى اخترع لمن لا يقدر على الاختيار الحقيقى، كاختيار الأيوين الدين للصبي الذى لا يستطيع التمييز وليس لديه الأهلية اللازمة لذلك.

كما قمت بتحديد دراسة هذا الموضوع من خلال نص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان الخاص بهذا الشأن والوارد فى المادة التاسعة منها، والذى تضمن أنه:

١ - لكل إنسان الحق فى حرية التفكير والضمير والعقيدة. هذا الحق يشمل حرية تغيير الدين أو العقيدة، وحرية إعلان الدين أو العقيدة بإقامة الشعائر والتعليم والممارسة والرعاية، سواء على أفراد أو بالاجتماع مع آخرين، بصفة علنية أو فى نطاق خاص.

٢- تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم^(١).

وتخصيص الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بصفة خاصة، وذلك لانبهار الكثيرين من الباحثين والكتابيين في عالمنا العربي والإسلامي بما تقوم عليه الحضارة الغربية من أفكار وأسس، ويدعون أن العالم العربي والإسلامي لن يقوم بدور المشارك على الأقل في صنع هذه الحضارة، إلا إذا تبني هذه الأفكار، وعاش هذه الحقوق، وهبت على ربوعه رياح هذه الحريات ومنها الحرية الدينية. ولذا زاح يدعو إليها ويشيد بما وصل إليه المجتمع الغربي بخصوصها.

وعلى هذا فإن مناقشة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص الحق في تغيير الدين تعد مناقشة للفكر الغربي من ناحية ولكل الاتجاهات الحديثة التي تدعو إلى اتساع مجال

(١) - حول المناقشات التي دارت في اعتماد هذه المادة يراجع:

- Gerard GONZALEZ, La Convention Européenne des Droits de L'homme et la Liberté des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et développement Collection dirigée par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires , Université d' Aix-Marseille III, Economica. Paris P. ٧, ٨.

كما يراجع حول مبدأ الحرية الدينية عموماً وخاصة في فرنسا:

- Sandra LA SALA, LES DROITS FONDAMENTAUX, FONDEMENT DE LA CONSTRUCTION EUROPEENNE ? MEMOIRE DU DIPLOME D'ETUDES APPROFONDIES DE DROIT COMMUNAUTAIRE, ANNEE ٢٠٠٠-٢٠٠١, Sous la direction de: Monsieur Olivier AUDEOUD, UNIVERSITE NANCY ٢, CENTRE EUROPEEN UNIVERSITAIRE DE NANCY, Département de Sciences Juridiques et Politiques. P. ٢١.- Emmanuel Tawil Maître de conférences à l'Université Panthéon-Assas (Paris II), La « laïcité française » face aux principes communs des relations Eglises-Etat en Europe , (٣٠ avril ٢٠٠٧), P. ٥.

وحول المسألة الدينية في سويسرا وعلاقة الدولة بالكنيسة والاعتراف بالتجمعات الدينية هناك يراجع:

Sandro Cattacin, Cla Reto Famos, Michael Duttwiler et Hans Mahnig. Etat et religion en Suisse - lutttes pour la reconnaissance, formes de la reconnaissance Etude du Forum suisse pour l'étude des migrations et de la population (FSM) mandatée par la Commission fédérale contre le racisme (CFR) Berne, septembre ٢٠٠٣, P. ٩,

الحرية الدينية لتشمل الحق في تغيير الدين والانتقال من دين إلى آخر، والتي تدعو أيضا إلى جعل الحرية مسألة شخصية لا تهم إلا أصحابها، ولذا ينبغي على الدولة ألا تتدخل فيها بالتجريم أو العقاب، وإن كان لا بد من التجريم فهو للأفعال التي تمس الحق في تغيير الدين أو تضيق من ممارسته (١). ولا شك أن مناقشة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان مسألة ستعتمد على قوة المنطق ورجاحة العقل، لأنهم لا يعتمدون في منهجهم قرآنا أو سنة،

وقد جاءت هذه الدراسة بعد هذه المقدمة من خلال الباحث التالية:

المبحث الأول: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحق في تغيير الدين الحقيقي.

المبحث الثاني: رأى الباحث في موقف الاتفاقية من تغيير الدين الحقيقي.

المبحث الثالث: الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحق في تغيير الدين الحكومي.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث وتوصيات الباحث.

هذا وأسأل الله تعالى أن أكون قد وفقت في اختيار هذا الموضوع، وفي طرحه ومناقشته، والوصول إلى الصواب فيه، وأصلي وأسلم على سيد الأولين والآخرين وقائد الغر المحجلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

د. محمود داود

(١) — ومن الداعين إلى هذه الأفكار: جودت سعيد، في كتابه: لا إكراه في الدين دراسات وأبحاث في الفكر الإسلامي، إعداد محمد نفيسه، العلم والسلام للدراسات والنشر، ط الأولى ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م، ص ٣٦ وما بعدها. وأيضا جمال البنا، في كتابه حرية الفكر والاعتماد في الإسلام، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مؤسسة فوزية وجمال البنا "الكوثر"، رسالة رقم ٣، ص ٤، ص ٦، وص ١٧

المبحث الأول الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحق في تغيير الدين الحقيقي

لقد عاجلت هذه المسألة بوضوح شديد المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي تنص في فقرتها الأولى على أنه " لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والعقيدة. هذا الحق يشمل حرية تغيير الدين أو العقيدة، وحرية إعلان الدين أو العقيدة، إقامة الشعائر والتعليم والممارسة والرعاية، سواء على أفراد أو بالاجتماع مع آخرين، بصفة علنية أو في نطاق خاص" (١).

وبهذا يتبين أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، لا تجعل حق الحرية الدينية قاصراً على قدرة الإنسان على اختيار الدين وإعلانه وممارسة شعائره، وتعلمه والدعوة إليه بصفة فردية أو جماعية وبصفة علنية أو سرية، وإنما تدخل في حق الحرية الدينية حق الإنسان في تغيير هذا الدين أيضاً (٢).

(١) — تنفق هذه المادة في حكم تغيير الدين مع المادة رقم ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد تمت إضافة "حرية تغيير الدين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بناء على اقتراح السيد/ شاول مالك ممثل لبنان بسبب الوضع السائد في بلاده حيث يلجأ إليها أشخاص يُضطهَدون بسبب إيمانهم الديني أو بسبب كونهم قد تحولوا عن دينهم إلى دين آخر.

على أن هذا النص لم يكن من الممكن ألا يثير رد فعل من جانب الدول الإسلامية فقد اعترض ممثل المملكة العربية السعودية على "حرية تغيير الدين" وانضمت العراق وسوريا إلى ممثل السعودية ولكن بلا طائل فقد رُفض إقتراحهم وإعراضهم. ، أما عن مندوب مصر فلقد أبدى تحفظاً فيما يخص "حرية الدين" وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحق في تغيير الديانة. وذلك لأن الإيمان الديني سرفقا لما قاله- "يجب ألا يُغيّر بلا ترو أو تفكير وكثيراً ما يُغيّر الرجل ديانته تحت مؤثرات خارجية كالطلاق". وكان مندوب مصر (د. محمود عزمي) يخشى من أن إعلان حرية تغيير الديانة أو المعتقد يعني أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيُشجع مؤامرات (مجهودات) بعثات بشرية معينة معروفة في الشرق تبذل جهودها في سبيل تحويل شعوب الشرق إلى ديانتها.

(٢) — كانت حرية تغيير الدين غير موجودة بوضوح في كثير من الدساتير قبل الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وحتى سنة ١٩٥٠ كانت توجد بعض القيود في السويد التي كانت تحرم على الإنسان لأن يترك الكنيسة قبل أن يصبح عضواً في مجمع مسيحي آخر ، لكن هذه الاتفاقية قد ألغت هذه القيود يراجع:

- Lucie VEYRETOUT, La liberte religieuse et la Convention europeenne des droits de l'homme. Memoire de Master ٧, Sous la direction de M. J.F.PREVOST, Universite de Paris v Rene Descartes -Malakoff, Juin ٢٠٠٦. P.٣٩.

وحول الحق في تغيير الدين أيضاً يراجع:

- Patrice MEYER-BISCH , Jean-Bernard MARIE (éds.) Avec la contribution de Anne-Sophie, LBOVE Rik TORFS Jean GUEIT, Gilbert VINCENT Mohamed Cherif FERJANI, La liberte de conscience dans le champ de la religion, janvier

وبناء عليه وفي ضوء النص السابق (م ٩ من الاتفاقية) فإن شراح هذه المادة من فقهاء القانون الدولي الغربيين يوجبون على الدولة صاحبة السيادة الطرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن لا تضع من الأعمال القانونية ما يمنع من تعدد الأديان، بل يجب أن تعمل على تسهيل تعددها، أو على الأقل يجب عليها ألا تضع أية عقبات غير شرعية أمام هذا التعدد، وبالتالي فإنها لا تستطيع حتى تحت غطاء النظام العام بها، أن تعمل على إلغاء مصادر العقيدة غير المرغوب فيها، أو أن تهدم وسائل الدعوة إليها، لأن ميزة ممارسة الاختيار الحر ومن ثم اعتناق أى دين جديد، يجب أن يكون متاحا ومكفولا، ومتروكا للأفراد أنفسهم في كل وقت، إلا إذا كان في ذلك إضرار بأهل عقيدة أو ديانة معينة، أو فيه مخالفة للنظام العام بالدولة (١).

ولا شك أن المرحلة التي يصل فيها الإنسان إلى تغيير الدين، تعد مرحلة فحائية، نضجت فيها عدد من الأفكار التي عاشها الإنسان في مراحل أخرى سابقة، في ظل الديانة التي يريد تغييرها، وغالبا ما تكون هذه الأفكار في صورة تساؤلات ملحة، ويكون الإنسان في حاجة بخصوصها إلى إجابات مرضية مقنعة، لكن الديانة التي يعتنقها الإنسان لا تقدمها، وبالتالي يفكر في تغييرها، فإذا ما وجد الإنسان هذه الإجابات المرضية في ديانة أخرى، ووصل إلى حد الاقتناع الكامل بها فمن الممكن أن يصل الإنسان إلى حد النضج، ويقوم بالتغيير فعلا.

٢٠٠٢. INSTITUT INTERDISCIPLINAIRE D'ETHIQUE ET DES DROITS DE L'HOMME, UNIVERSITE DE FRIBOURG en collaboration avec LE CENTRE DES OCIE, DROIT ET RELIGION EN EUROPE, CNRS, UNIVERSITE ROBERT SCHUMAN, STRASBOURG, P. ٢٢, ...-

Arnaud PALISSON: Le droit penal et la progression spirituelle au sein des sectes: L'exemple de l'Eglise de scientologie, These de Docteur en droit, ٢٠٠٢, U. de Cergy-Pontoise, Faculte de droit, P. ١٠, ...- IBN WARRAQ: "Apostasie, droits de l'Homme, religions etcroyances" Nouvelles menaces contre la Liberté d'Expression et d'Opinion., Colloque "islam contre islam" "La Majorité silencieuse cherche à s'exprimer, donnons-lui la parole", Le Samedi ٢٠ octobre ٢٠٠٤ de ١٤h à ٢٠h à Paris, Organisé par l'A.I.M.E. D'Ailleurs ou d'Ici Mais Ensemble, P. ١٩.

(١) - Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberte des religions, Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires, Universite d' Aix-Marseille III, Economica, Paris P. ٩٢.

وإزاء هذه الأوضاع فإن الدول الأوروبية لا تملك في ضوء م ٩ من الاتفاقية أن تحول بين الإنسان وبين أية ديانة يريد لها، بل عليها أيضا أن تضمن للإنسان حرية وإمكانية الوصول إلى المعارف الجديدة التي يريد الإنسان أن يصل إليها، وربما تكون سببا في تغير دينه، كما تضمن له أيضا عدم استخدام القسر من أجهزة الدولة أو من أية جهات أخرى لتقوم بإملاء دين معين عليه أو تلقينه إياه، لأن ذلك كله من مميزات الحرية الدينية التي تكفلها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وذلك على النحو التالي:

أ — حرية الوصول إلى المعارف الجديدة

وحق الوصول إلى المعارف الجديدة غالبا ما يكون متاحا في المجتمعات الديمقراطية الأوروبية، وبالإضافة إلى دلالة م ٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على ذلك، فإن المادة العاشرة منها تضمن صراحة هذا الحق، وتكمل ما انطوت عليه م ٩(١)، وذلك لأنها تخص حرية التعبير، وتنص على ما يلي:

١- لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء وتلقي المعلومات والأفكار وإبلاغها بدون تدخل من جانب السلطات العامة وبصرف النظر عن الحدود. ولا تحول هذه المادة دون اقتضاء الدول استصدار تراخيص من جانب شركات الإذاعة والتلفزيون والسينما.

٢- بالنظر إلى أن ممارسة هذه الحريات تنطوي على واجبات ومسؤوليات، فمن الجائز إخضاعها لشكليات أو شروط أو قيود أو عقوبات ينص عليها القانون وتكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي وفي صالح الأمن القومي أو سلامة الأراضي أو أمان الجمهور، ولتضع الاضطرابات أو ارتكاب الجرائم، أو لحماية الصحة أو الآداب العامة، أو لحماية سمعة

(١) - Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberté des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires , Universite d' Aix-Marseille III, Economica Paris P ٩٥.

الآخرين أو حقوقهم، ولتجنب إفشاء معلومات قصد بها أن تظل سرية، أو للحفاظ على سلطة القضاء وحياده(١).

وقد أكد أيضا حق الإنسان في الوصول إلى معارف جديدة، الإعلان الخاص بالحرية الدينية المعتمد في عام ١٩٦١ في نيودلهي من قبل الجمعية الثالثة للمجلس المسكوني للكنائس، والذي نص البند السابع منه على: أن حرية الفكر والضمير والعقيدة حتى الاعتبار حرية داخلية، تتطلب حرية الوصول إلى معلومة محل ثقة، وفي ضوء البند الثامن منه أيضا، فإن حرية إظهار الدين والعقيدة تتضمن بصفة خاصة "حرية التعليم عن طريق الوعظ وذلك بهدف إشباع إيمان الشخص الخاص وإقناعه الآخر باعتماده".

ويشير هذا النص إلى إمكانية حدوث تنافس خطير أو تنافس حقيقي وصادق بين الدعاة والواعظين من أنصار العقائد المختلفة والذين يجاهرون بالدعوة إلى هذه العقائد، وقد يستغل ذلك التابعون للجماعات الدينية الكبيرة، ويحدث بسبب ذلك بينهم غيرة شديدة، لأن كل جماعة منهم تريد أن تزيد من عدد اتباعها، ومن المؤمنين بأفكارها ومبادئها، لكن ذلك لا يتعارض مع نصوص الاتفاقية التي تدعو إلى الحرية الدينية بل وتضمنها لكل أفراد الدولة.

(١) — تراجع بخصوص المادة العاشرة المتعلقة بحرية التعبير : دليل إرشادي حول تطبيق المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، تأليف مونيكا ما كوف ، ترجمة تامر عبد الوهاب ، ص ٣٠٩ : ٣٨١. كما تراجع حول حرية التعبير أيضا:

— Françoise Galvey, Anne-Claire Dubos: LIBERTÉ D'EXPRESSION, & PROTECTION DES DROITS DE LA PERSONNALITÉ EN MATIÈRE DE PRESSE , Droit français et droit européen, Liberté d'expression et diffamation en matière de presse dans la jurisprudence de la Cour de cassation et au regard de la convention de sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales, P.١

http://www.courdecassation.fr/IMG/File/pdf_٢٠٠٦/observatoire_droit_europeen/liberte_expressi on_droit_personnalite_٢٠٠٦.pdf - Bernard SENELLE: L'ACTIVITE RELIGIEUSE A L'UNIVERSITE , Mémoire de Diplôme d'Etudes Approfondies Préparé sous la direction de Monsieur Francis MESSNER, UNIVERSITÉ MARC BLOCH , Faculté de Théologie Catholique , Institut de Droit Canonique Strasbourg,, Septembre ٢٠٠٦, P. ١١.

وقد أكد ذلك القضاء الأوربي في دعوى السيد " كوكيناكي Kokkinakis "، حيث سُنحت فيها الفرصة لتعبير المحكمة عن رأيها في هذه المسألة الخاصة بحرية الوصول إلى المعارف والمعلومات الجديدة، ومحاولة دعوة الغير للدين وإقناعه به، وأن ذلك يتفق مع حق الإنسان في تغيير دينه.

وتتلخص أحداث هذه القضية في أن: السيد " كوكيناكي " ولد في عام ١٩١٩ في جزيرة كريت وأصبح من " شهود يهوه " (١) عام ١٩٣٦، ومن حينها تم اعتقاله أكثر من ٦٠ مرة من أجل التبشير proselytisme، وكانت تتم ملاحقته من قبل بموجب مخالفته للمادة م ٤ من قانون ١٩٣٦ التي تعاقب على التبشير، وفي عام ١٩٨٦، تم اعتقاله هو وزوجته مرة أخرى عندما كانوا يتناقشون في منزل زوجة قائد جوقه الترتيل un chantr في الكنيسة الأرثوذكسية، وحوكموا أمام محكمة الجنج في لاسيزي Lassithi، وقد تأكد الحكم جزئيا من قبل محكمة الاستئناف في كريت ضد السيد " كوكيناكي " وحده، ثم من قبل محكمة النقض أيضا. وفي حكمها فعلت المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان مقارنة هامة بين بعض مظاهر حرية الدين والحق في تغيير الدين. وفي رأيها أن أقوال الإنسان وأفعاله، توجد مرتبطة بوجود العقيدة الدينية، وأن حرية ممارسة الدين تتضمن في

(١) — شهود يهوه واحدة من إحدى الطوائف المسيحية ولكنها لا تعترف بالطوائف المسيحية الاخرى، كما أنهم يفضلون أن يدعون بشهود يهوه على أن يدعوا مسيحيين. ظهرت على الوجود في العام ١٨٧٠ في ولاية بنسلفانيا الأمريكية على يد "تشارلز تاز راسل". نشأ الشهود عن مجموعة صغيرة للدراسة الإنجيل وكبرت هذه المجموعة فيما بعد لتصبح "تلاميذ الكتاب المقدس". يتميز الشهود بروابطهم المتينة دون اية حواجز عرقية او قومية، وعملهم التبشيري الدؤوب في الذهاب إلى أصحاب البيوت و عرض دروس بيتية مجانية في الكتاب المقدس، ورفضهم لمظاهر الاحتفالات التي يزاوها أغلب — ان لم يكن كل — المسيحيين بميلاد المسيح. ولا يحتفل الشهود بأعياد الميلاد، ولا يخدم الشهود في الجيش وهم محايدون سياسيا اذ لا يتدخلون بأي شكل من اشكال السياسة، كما لا يؤمنون بالتألوث ولا بشفاعة القديسين ولا بانار الهاوية كوسيلة لتعذيب الأشرار، كما يؤمنون ان ١٤٤ الف مسيحي مسموح بالروح سيحكمون مع المسيح في السماء — استنادا إلى سفر الرؤيا — (ملكوت الله) وان بقية الاشخاص الصالحين سيعيشون في فردوس ارضي وان الصالحين سيرثون الارض ويتمتعون بالعيش إلى الابد تحت حكم الحكومة المساوية (ملكوت الله) والاسم يهوه هو اسم الله، ويرد في الكتاب المقدس (المخطوطات الاصلية) أكثر من ٧٢٠٠ مرة، (مزمور ٨٣: ١٨) ولكن المترجمين قاموا باستبدال الاسم بلقب رب (كيريوس باليونانية). يكنى الشهود مقدارا كبيرا من الالتزام تجاه عقيدتهم وحرصا أشد في حضور الاجتماعات التي تعقد ٣ مرات في الأسبوع في القاعات العامة والمحافل التي تعقد ٣ مرات في السنة في قاعات أكبر او ملاعب رياضية. وقام الشهود باتخاذ اللقب "شهود يهوه" بشكل رسمي في العام ١٩٣١ (اشياء ١٠: ٤٣)

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B4%D9%87%D9%88%D8%AF_%D9%8A%D9%87%D9%88%D9%87

الأصل حق محاولة الإقناع أو الإرضاء به، عن طريق التعليم أو غيره، مع الإبقاء على حرية تغيير الدين أو العقيدة المعتمدة من قبل م ٩، كما أكدت المحكمة أن من حرية الواعظ عمل تلاميذ ومريدين له في كل مكان، وفي كل وقت ولكن بالتأكيد ليس بكل الوسائل، هنا يتدخل التقدير الدقيق لاحترام حرية رضا وموافقة المخاطب أو المتحدث معه(١).

ب — احترام إرادة الإنسان وعدم التلقين قسرا

ومما يجب أن تضمنه الدولة لتحقيق الحرية الدينية للإنسان، هو احترام إرادته في اختيار دين معين، أو احترام رضاه به وقبوله له، دون أن تمارس الدولة نفسها ضغطا معينا في التأثير على الأشخاص أو في استمالتهم نحو عقيدة معينة، وهذا ما يجب أن يشعر به كل من يمارس الدعوة إلى دين معين. ومعنى آخر يجب أن تلتزم الدول وكل مؤسساتها الحياد، تجاه عقائد الناس ودياناتهم، كما يجب أن تلتزم بذلك أيضا الحركات أو الجماعات التعسفية في الدعوة إلى دين معين، أو إلى تغيير دين معين أيضا:

١- احترام إرادة الإنسان من قبل الدولة بكل مؤسساتها.

فحتى تتحقق الحرية الدينية في تغيير الدين يجب أن تحترم الدولة إرادة الإنسان، وذلك بألا تستخدم ما تملكه من امتيازات أو قدرات خاصة بالتعليم أو التعلم، من أجل نشر عقائد أو فلسفات معينة، كما لا يحق لها أن تستخدم نفس المزايا والقدرات للإضرار بالمعتقدات المنافسة أو المزاوجة والتي لا يملك أصحابها من المزايا والقدرات التي تملكه الدولة.

وقد تضمن التركيز على هذه المسألة البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الأوروبية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وذلك في المادة الثانية التي تخص الحق في التعليم بقولها: " لا يحرم أي فرد من الحق في التعليم. وعند ممارسة أي وظائف تفترض أن لها علاقة بالتعليم أو بالتدريس، تحترم الدولة حق الآباء في ضمان أن يكون تعليم أبنائهم والتدريس لهم متفقا مع معتقدات الآباء الدينية والفلسفية".

(١) - Gerard GONZALEZ, La Convention Européenne des Droits de L'homme et la Liberté des religions . Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigée par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires , Université d' Aix-Marseille III, Economica Paris P ٩٦.

ولا شك أن هذه المادة تشير إلى أن الدولة حينما تمارس وظائفها في تقديم خدمات التعليم، فلا بد أن تكون محايدة، ولا تعمل على مراعاة ما تشجع عليه من دين أو معتقد، وذلك بالإيحاء بسلوك أو تصرف معين، بل المراعاة الأولى يجب أن تكون متجهة إلى معتقدات الآباء الدينية والفلسفية، ومع أن هذه المادة لا تخص تغيير الدين ولا تتضمن الإشارة إليه، إلا أنه كما ترى المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان يجب أن تكون مقروءة في ضوء المادة التاسعة من الاتفاقية^(١).

وبناء على ذلك لا تستطيع الدولة بواسطة نظامها التربوي أن تحرض الأطفال الذين يتبعونها أو يثقون بها على تغيير الدين، أو بمعنى أدق على الخروج أو التخلي عن العقيدة التي تلقنها لهم آباؤهم، خاصة إذا كان هذا التحريض بصورة فيها سخرية من هذه العقائد، أو نظرة إليها على أنها عقائد خاطئة فاسدة أو قد تجاوزها الزمن. غير أن هذه العقائد التي يلقنها الآباء لأبنائهم يجب أيضا ألا تكون مصطدمة مع نظام الدولة أو متحاملة على أصحاب العقائد والديانات الأخرى.

لكن حياد الدولة وكل مؤسساتها في تعليم الدين، لا يعنى على الإطلاق الإعفاء من التعليم الديني ذاته، والذي يدعو إليه الملاحدة، لأن الملحد لا يكون مهددا أو مضارا من نشر التعاليم الخاصة بالمسيحية أو الإسلام أو أى دين آخر، ما دام أنه لا يمارس مع هذا النشر أى ضغط على من يتلقاه أو يجبر عليه.

وإذا مارست الدولة وظيفتها في القيام بالتربية والتعليم، وكانت المادة العلمية المقدمة للأطفال في المدارس لا تختلف مع العقائد الدينية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، فإن الأطفال يمكن ان يفيدوا من هذه التربية الدينية في بيوتهم، حتى الملحد من منهم، إذ أنها ستكون بمثابة اتصال محايد ببعض المعارف الجديدة والتي يجب أن تكون مكفولة لهم بثقة وحيادية تامة على النحو الذى تقدم.

(١) - Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberte des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires . Universite d' Aix-Marseille III, Economica. Paris P ٩٧

أما إذا خرجت الدولة على ذلك، وكانت ما تقدمه من تعاليم دينية يختلف مع ما يتلقاه الأطفال في بيوتهم من قبل آبائهم، أو شجعت بعض المظاهرات العامة التي تخدم عقيدة معينة، وقررت إشراك الطلاب فيها، فإنها تتحمل عندئذ المسؤولية عن ذلك.

٢- احترام إرادة الإنسان من قبل الحركات التعسفية المحرصة على تغيير الدين،

وكما يجب على الدولة احترام إرادة الإنسان الخاصة بقبول الدين أو تغييره، فمن باب أولى يجب على كل الحركات الدينية والتبشيرية أيضا أن تعمل على احترام هذه الإرادة تحقيقا للحرية الدينية التي تنشدها، وذلك أثناء الحملات التبشيرية التي تحاول أن تبذل فيها النشاط الذي يثير الإيمان داخل كل شخص ويلامس القلوب عن طريق حملات الوعظ والإرشاد للأفراد الذين لديهم القابلية لأن يصبحوا بعد ذلك مرعدين جدد لهم.

وبخصوص هذه المسألة كانت قد أعلنت " الكنيسة الكاثوليكية " عن رأيها في أنها ضد كل شكل من أشكال التبشير الذي يتضمن استخدام طرق التهديد والإرهاب أو الضغط النفسى أو العنف من أجل كسب الأشخاص واستمالتهم، لكنها في نفس الوقت لا تنع الجماعات الدينية من أن تقوم بعمل الرسل والدعاة من الوعظ والإرشاد بهدف إثارة الإيمان والإيقاظ الحر للضمائر(١).

وفي الحقيقة فإن مصطلح التبشير، يمكن أن يطلق ويراد به أكثر من شكل، فمنه التبشير المباح، وهو التبشير الذى يقتصر فيه على الوعظ، والدعوة إلى تعلم الإنجيل ككتاب يقدم ويبين الدين المسيحى، أما التبشير الخرم فإنه يكون معادلا لمعنى " التدليس، أو الدعاية، أو التحريض أو إغراء بالتسويق " ويؤدى ذلك إلى " غسيل المخ، والتلاعب فى العقل، والتلقين الجبرى، والاعتصاب النفسى " (٢). أو أنه هو " كل محاولة مباشرة أو غير مباشرة تخترق أو تنفذ إلى العقيدة الدينية لشخص ما، بعقيدة دينية مختلفة بهدف تغيير مضمونها "

وعلى ذلك فإذا كان التبشير مقصورا على بيان ما يتضمنه الإنجيل ويدعو إليه، دون أن يكون فى ذلك قسر على تقبل أفكاره وأحكامه، فإن ذلك لا يتعارض مع الحرية الدينية،

(١) - P. Minnerath. Les relations Eglise-Etat et la liberté de conscience , La position de l'Eglise catholique , Conscience et liberté, ١٩٩٠, n. ٣٩, p. ١١٦.

(٢) - A Garry Liberté religieuse et prosélytisme , L'expérience européenne , RTDH, ١٩٩٤, P ٧.

بل يعد دعامة قوية وسندا أكيدا كما يرى البعض لحرية تغيير الدين(١)، أما ما يعرف بالتبشير التعسفى الذى لا يقبل بقاعدة احترام التعددية ولا يحترم المساواة بين العقائد، وينطوى على تدليس او غش لإقناع الناس بأفكار معينة وعقيدة معينة، فإن ذلك يعد ممنوعا، ويتعارض تماما مع الحق فى تغيير الدين أو العقيدة.

ولم يذهب فى معارضة هذا الاتجاه، مستسيغا جواز مباشرة التبشير ولو بطريقة سيئة أو تعسفية إلا القاضى "بتي Pettiti" فى رأيه الخاص الوارد فى دعوى السيد "كوكيناكى Kokkinakis"، والمنظورة أمام القضاء الأوروبى، حيث دافع عن الموافقة على التبشير حتى وإن كان بطريقة زائفة أو من "عار سعى" بمعنى أن للإنسان الحق فى عرض عقائده على الغير، ومحاولة إشراكهم فيها أو ممارستهم لها، بل ومحاولة اعتناقها منهم(٢).

وعلى هذا فإن القاضى "بتي Pettiti" ربما يجيز التبشير التعسفى، معتمدا على حرية الإنسان النهائية فى قبول ما يقدمه هؤلاء المبشرون من أفكار وأحكام، دون أن يلتفت إلى طريقة التبشير أو بيان أسبابه وكيفية ممارسته، ما دام أن حرية تغيير الدين مكفولة للجميع فى ظل م ٩ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وفى الحقيقة فإن كفالة الحرية الدينية من قبل المادة ٩ من الاتفاقية الأوروبية، بل وكفالة حق الإنسان فى تغيير الدين، لا تعنى أبدا جواز التعسف فى الدعوة إلى دين معين أو محاولة إقناع الغير كرها لهذا الدين، وهذا ما يؤيده القاضى "مارتن Martens" حيث وضع ان المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لا تسمح للدول الأعضاء بمحاولة حصر أى أحد على تغيير الدين؟ فالحرية الدينية بالنسبة له تعنى: حماية دين الأفراد وليس من حق أحد

(١) - Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberte des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre diEtudes et de Recherches Internationals et Communautaires , Universite d' Aix-Marseille III,Economica. Paris P. ١٠٠.

(٢) - Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberte des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre diEtudes et de Recherches Internationals et Communautaires , Universite d' Aix-Marseille III,Economica. Paris P. ١٠٠.

مهاجرتهم في دينهم، أو الإصرار على تغيير ما عندهم، وأن المبدأ الأساسي بخصوص حقوق الإنسان، هو احترام كرامته وحرية، واحترام حرية الفكر والضمير والدين في ضوء المادة ٩ / ١، وهذه الحقوق مطلقة. والاتفاقية لا تترك أى مجال لأى تدخل من الدولة مهما كان الأمر. وزيادة على أن الدولة ممنوعة من التدخل، فإنه يستطيع أى شخص أن يقوم بتغيير دينه دون أن يلتفت إلى الدولة، بل ودون أن يلتفت إلى أى أجهزة أخرى دينية أو غير دينية.

المبحث الثاني

رأى الباحث فيما يتصل بحرية تغيير الدين الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

رأينا من خلال ما سبق، ومن خلال الرؤى التي قدمها فقهاء القانون الدولي في الغرب حول نص المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، أن الحرية الدينية لا يقتصر مدلولها على مجرد حرية الدخول في أى دين وممارسته وإظهار شعاره والدعوة إليه، بل يدخل في نطاق الحرية الدينية أيضا حرية الخروج منه، والتنقل من دين إلى دين، بناء على الإرادة الحرة والخالصة للإنسان ذاته، وهذا ما تركز عليه صريح نص المادة التاسعة، ويلزم الدولة بناء على هذا الحق ألا تضع العراقيل والعقبات أمام تعدد الأديان والتنقل بينها، وألا يكون لها جهد في إلغاء العقائد غير المرغوب فيها أو في هدم وسائل الدعوة إليها.

كما يجب على الدولة في ضوء المادة التاسعة أيضا أن تضمن للإنسان حق الوصول إلى المعارف الجديدة والتي ربما تكون سببا في تغيير دينه، كما تضمن له عدم استخدام القسر من قبل أجهزتها ومؤسساتها أو من قبل الحركات التعسفية المخضعة على تغيير الدين.

لكننا في تبني هذا الاتجاه من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وتضمنها النص الواضح والصريح في إعطاء الإنسان الحق في تغيير دينه، لدينا هذه الملحوظات (١):

١- الحرية الدينية المطلقة الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم توجد بناء على نصوص دينية وإنما بناء على ظروف تاريخية،

فلقد كانت المجتمعات الأوروبية طيلة العصور الوسطى تعاني من استبداد فظيع مسلط على رقاب الناس من قبل جهتين تتواليان على قهر الشعوب وسلب حريتها، الكنيسة تسلب الحرية الدينية من جهة، والحكام يسلبون الحريات العامة السياسية والاجتماعية من جهة أخرى (٢)، وكان تزايد الضغط الاستبدادي من قبل هاتين الجهتين على الشعوب

(١) — لقد أقمت هذه الملحوظات على ضوء حججة المنطق الصحيح، والعقل السليم، وطبيعة التفكير الحر، ولم نلجأ في التدليل عليها إلى قرآن أو سنة أو غير ذلك، مما يمكن أن يعترض عليه غير المسلمين.

(٢) — خاصة وأن أهم ما يتميز به التاريخ الديني والسياسي لأوروبا، هو استقلال السلطة الزمنية والروحية فيها، بل إن هذه الصفة في رأى البعض هي التي تميز الحضارة الأوروبية عن الحضارات القديمة وتميزها اليوم عن حضارة الصين والبلاد الإسلامية وروسيا. يراجع في ذلك:

الأوروبية التي بدأت تتسّم طلائع الأنوار القادمة إليها من الحضارة الإسلامية، كان ذلك مستفزا لها كي تنهض مطالبة بحريتها، فكان عليها أن تواجه هذين المصدرين من مصادر الاستبداد بثورات متتالية وصراعات متعاقبة كي تنال حريتها، وكان الصراع عنيقا دائما في كثير من مراحلها، وهو ما لخصته العبارة الشهيرة التي كان الناس يتناقلونها في خصم المواجهة، وهي تنادي الناس بأن «اشنقوا آخر حاكم بأمعاء آخر قيس» (١).

إن هذا الوضع الاستبدادي أدى إلى نشوء ثورة تحررية ظهرت أول ما ظهرت في نزعة إصلاحية انبثقت من الكنيسة نفسها، وهي المتمثلة في الثورة البروتستانتية التي حملت إصلاحات من داخل النظام الكنسي نفسه في اتجاه التحرر من القمع الفكري والاجتماعي الذي كانت تمارسه الكنيسة باسم الدين، وقد جوّهت هذه الثورة بمقاومة صارية من قبل حُرّاس الكنيسة المحافظين المتمسكين بالاستبداد الفكري والاقتصادي والاجتماعي، وانتهى الأمر إلى صراع دام تمثّل في حروب طويلة بين المذهبين الكنسيين اللذين أصبحا دينين مختلفين، وقد امتدّت تلك الحروب التي أصبحت تعرف بالحروب الدينية على الرقعة الأوروبية بأكملها تقريبا، كما امتدّت على رقعة زمنية كادت تستغرق القرنين السادس عشر والسابع عشر.

لقد كانت هذه الحروب الدينية آثار مدمرة على المجتمع الأوروبي، بما أفضت إليه من انشقاقات اجتماعية عمّت بها الاضطرابات والفوضى، وهو الأمر الذي أفضى إلى نشأة نزوع عند الناس وعلى رأسهم المفكرون والفلاسفة إلى إنهاء هذا الصراع بإخراج كل من الطرفين المتصارعين وهما الحاملان للراية الدينية من ساحة الحياة الاجتماعية التي هي محلّ

— Andree PHILIP, L'Europe creatrice, in Rencontres internationales de Geneve ١٩٥٧, L'Europe et le monde d'aujourd'hui, Neuchatel, Ed de la Baconniere, ١٩٥٨. P ١٤.

(١) — لقد كانت الكنيسة تستبدّ على عقول الناس فتوجهها في التفكير الوجهة التي تريد، وتمنعها من التفكير الحر لاكتشاف حقائق الكون الوجودية والطبيعية، ومارست في ذلك قهرا عظيما وصل إلى الإحراق بالنار لمن يوصل بفكره الحر إلى اكتشاف حقيقة من حقائق الطبيعة كحقيقة كروية الأرض ودورانها باعتبار أن ذلك يخالف التوجيهات الدينية، كما كانت تمارس ظلما اجتماعيا بالتسلّط القهري على حياة الناس في تدبير شؤونهم الخاصة والعامة، وظلما اقتصاديا بابتزاز الأموال وفرض الضرائب والإتاوات على الرقاب. د. عبد المجيد النجار، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، ص ٧ وما بعدها

الصراع وموضوعه، وإيكال التدبير في شؤون الحياة العامة إلى العقل لا إلى الدين بتأويله المتصارعين، وبعد مخاض طويل انتهى الأمر إلى التوافق على هذا الأمر، فأخرج الدين من أن يكون موجّها للعقل فانطلق في التفكير الحرّ، ومن أن يكون مدبّراً لشؤون الحياة الاجتماعية وأوكل ذلك للتدبير العقلي المستقلّ عن الدين، وكانت تلك هي أسس العلمانية بما تحمله من تحرّر فكري واجتماعي.

وبناء على هذا يتضح لنا أن الحرية الدينية ظهرت في الفكر الغربي نتيجة لأحداث تاريخية معينة، وحلّاً لمشكلات تلك الأحداث، وذلك حينما توازنت قوى متصارعة، ولم يكن لأيّ منها قدرة على الحسم لصالحها، فرئي أنّ هذه الحرية هي الحلّ لصالح الجميع، وهكذا كان منشأ الحرية منشأ ظرفياً، ومرجعيتها مرجعية ظرفية لا علاقة لها بالمبدئية المثالية العلوية الدائمة، وهو ما سيفضي حتماً إلى الوضع الذي استقرّت به الحرية في أذهان الأوروبيين، وهو الوضع الذي تتصف فيه الحرية بالظرفية لا بالدوام، وبالوضعية لا بالعلوية الإيمانية ولا حتى الخلقية، واقرنت فيه بالمصلحة لا بالخيرية الذاتية^(١).

(١) — وعلى هذا فإن مرجعية الحرية طبيعتها الظرفية والتغير مع تغيّر طبيعة الواقع وأحداثه؛ ولذلك فإن الحرية ذاتها تكون قابلة لأن تتداخلها ازدواجية المعايير، ونسبية التنفيذ، فإذا كانت مطلوبة اليوم لظروف معينة وتوازلات قائمة، فإنها يمكن أن تصبح غداً متتهكة بوجه شرعي إذا ما تغيّرت تلك الظروف، واختلت تلك التوازلات، فإذا الاستبداد هو المشروع والحرية هي المنكرة، وإذا لم يصل الفكر الغربي إلى هذا الوضع إلى حدّ الآن، فإنّ طبيعة المرجعية التي قامت عليها الحرية فيه تحمل القابلية لأن يصل إليه غداً، وثمة من المؤشرات الفعلية اليوم ما ينسب باتجاه هذا الفكر في خصوص الحرية هذه الوجهة.

ومع ظهور الحرية الدينية، وحق الدين، وحرية الاعتقاد، إلا أنه يبين لنا ما تقدم أنه ليس لها تاريخ بعيد في الشرق، والغرب، وفي أوروبا خاصة، وسائر أنحاء العالم، وإنما كان الإكراه على الدين، والتعصب، هو السائد، حتى قامت الثورة الفرنسية، وفصلت الدين عن الدولة، وأعلنت حرية الدين، ولو نظرياً. وفي تاريخ الحرية الدينية في أوروبا يراجع:

- Lucie VEYRETOUT, La liberté religieuse et la Convention européenne des droits de l'homme, Memoire de Master ٢, Sous la direction de M. J.F. PREVOST, Université de Paris v Rene Descartes -Malakoff, Juin ٢٠٠٦. P ١٣,

كما يراجع د. عبد المجيد النجار، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، ص ٨، ٩. كما يراجع د. عبد الستار أبو غدة، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، ص ٢، ٣. د. محمد الزحيلي، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة، ص ٨ وما بعدها.

٢- أن تقرير الحرية الدينية يجب أن يكون مقصورا فقط على حرية الدخول في الدين. أما حكم الخروج منه فذلك أمر يوكل إلى الدين نفسه،

وعلى هذا فإن تمتع الإنسان بحق الحرية الدينية يجب أن يتم التركيز فيه على إعطاء الإنسان الحرية كاملة في اختيار الدين الذي يشاء، واعتناق العقيدة التي يريد بها دون أن يكون هناك أى ضغط نفسى أو اجتماعى أو اقتصادى أو سياسى أو من أى لون آخر لفرض عقيدة معينة، وهذه هي المرحلة الأساسية في الحرية الدينية، يليها بعد ذلك مرحلة حرية الإعلان عن هذا الدين وحرية الممارسة لتعاليمه وشعائره، وحرية الدعوة إليه ونشر تعاليمه وغير ذلك، أما حكم الخروج منه فإنه حكم دينى يجب ألا يوكل عندئذ إلى إرادة الشخص ولا إلى هواه، وإنما إلى الدين الذى اختاره بإرادته، واعتقه بنفسه، وملأ الإيمان به قلبه وجوانحه، ومن الواجب أن ينصاع الإنسان لهذا الدين في حكم هذه المسألة أو حكم إعطائه حق الخروج منه أم لا، فإذا كان الدين نفسه يميز له هذا الخروج والتنقل منه إلى غيره، فإن الإنسان في هذه الحالة يستطيع الخروج منه إلى غيره، لكن ليس بناء على ممارسة الحرية الدينية، وإنما بناء على رأى الدين الذى يعتقه في هذه المسألة.

أما إذا كان الدين الذى اختاره الإنسان بنفسه واعتقه بمحض إرادته وخالص رأيه، يمتنع الخروج منه، أو يضع لذلك بعض الضوابط والقواعد، فإن الإنسان لا يملك في هذه الحالة إلا الخضوع لأحكام الدين في الامتناع عن الخروج أو مراعاة هذه الضوابط، ولن يكون في ذلك أدنى تعارض بين المنع من الخروج و الحرية الدينية، لأن عدم الخروج سيكون حكما دينيا ينبغى الالتزام به، لأن الإنسان قد رضي هذا الدين بكل أحكامه التى علم بها أو على الأقل يفترض العلم بها منذ البداية، لأنه يكفى في وجود العلم بها مجرد قدرته في البداية على الوصول إليها(١)، أما الحرية الدينية، فإن الالتزامات الدينية —

(١) — من المبادئ المقررة في الشريعة الإسلامية أن الإنسان لا يؤاخذ على الفعل المحرم إلا إذا كان عالما بالتحريم، لكن يكفى في العلم بالتحريم أن يكون قادرا عليه، فإذا كان في استطاعة الإنسان أن يعلم بالحكم عن طريق الرجوع للنصوص، أو بسؤال أهل الذكر، اعتبر عالما به، وليس له أن يعتذر بجهله، ولذا اعتبر الفقهاء أن النص معلوم للكافة، ما دام الوصول إليه ممكنا، ولا يشترط تحقق العلم به فعلا لأن ذلك سيؤدى للحرج ويفتح باب الادعاء بالجهل، ويعطل تنفيذ النصوص. أما الذى ليس في استطاعته أن يعلم كمن أسلم حديثا في بلاد الكفر فإنه لا يؤاخذ بالأحكام حتى يصح العلم بها ميسرا له، ومثل هذا لا يعد عالما بالحكم. يراجع في هذا: التشريع الجنائي الإسلامى مقارنا بالقانون الوضعى، الشهيد عبد القادر عودة، ج ١ ص ٤٣٠، ٤٣١ بند رقم ٢٩٨.

ومنها الالتزام بعدم الخروج من الدين في حالة تقريره — لا يחדش منها شيء، خاصة وأنها قد مورست منذ البداية في اختيار الدين الذي يريده والعقيدة التي يحبها ويؤمن بها، ويقدمها على ما سواها.

٣- الحرية الدينية لا يمكن أن تبرر الجرائم والمخالفات الدينية

إذا كان من المتفق عليه إعطاء الإنسان حق الحرية الدينية بمعنى حقه في اختيار الدين الذي يريده واعتناق العقيدة التي يحبها ويؤمن بها، فإن هذه الحرية الدينية لا يمكن أبداً أن تميز للإنسان ارتكاب المخالفات الدينية، وبمعنى آخر لا يمكن ارتكاب المخالفات أو الجرائم الدينية باسم الحرية الدينية، خاصة وأن الحرية الدينية لم يتم تقريرها إلا لمنع الجرائم الدينية الخاصة بإرغام بعض الناس على دين معين أو عقيدة معينة، وبالتالي فإن الحرية الدينية لا يمكن أن تكون في يوم ما سبباً مبيحاً لارتكاب بعض المخالفات الدينية أياً كان مقدارها. وعلى ذلك فإذا كان الدين الذي اعتنقه الإنسان يارادته يحرم الخروج عليه، ويعتبر أن الخروج عليه جريمة أو معصية، فإن الحرية الدينية لا تميز للإنسان ارتكاب هذه الجريمة أو الوقوع في هذه المعصية.

بل على العكس، الحرية الدينية يجب أن تدعم الالتزام بالدين في كل أحكامه وتفصيلاته، وتطبيقه في كل نواحي الحياة، ومن هذه الأحكام التي يجب الالتزام بها حكم الخروج على الدين أيضاً (١).

وبناء على هذا فإن النص في الاتفاقية الأوروبية وفي بعض الوثائق الأخرى المماثلة لها (٢)، على إعطاء الإنسان حق الخروج من الدين، واعتبار ذلك الحق جزءاً لا يتجزأ من

(١) — وقرب من هذا المعنى يقول د. محمد الزحيلي " إن الحكم القاسي الشديد على المرتد بالقتل هو فرع من حرية الدين والاعتقاد ، لأن الإسلام لا يكره أحداً على اعتناقه ، والدخول فيه أولاً ، ولأن الدخول في الإسلام لا يصح ولا يقبل ثانياً إلا إذا حصل ممن يريد مع القناعة التامة ، والرضا الكامل ، والإقرار بالقلب والعقل والفكر بأن الإسلام حق ، فيعلن إسلامه ، وينضوي تحت لوائه ، ولا يقبل ثالثاً التقليد في العقيدة والإيمان باتفاق العلماء ، ولا بدّ من موافقة العقل والتفكير على ذلك ، فالمرتد أعلن استكافه عن قبول الإسلام بعد اعتناقه والإيمان به والخضوع له (١) ، فهو عبث بالدين ، وانتهاك لحرية الاعتقاد ، مع التلاعب بها . " د. محمد الزحيلي ، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها ، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الدورة التاسعة عشرة ، الشارقة ، ص ٢٩ .

(٢) — ومن الوثائق التي تضمنت الحق في تغيير الدين باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الحرية الدينية ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، وذلك في المادة رقم ١٨ والتي تنص على " لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ،

الحرية الدينية، يعد تحريضاً على ارتكاب مثل هذه المخالفات الدينية، وتدعيماً لها، خاصة إذا كان هذا الدين يمنع الخروج منه. وهذا أمر يتعارض والمنطق السليم كما يتعارض مع ضرورة الالتزام بالدين عموماً، وكان الأوفق للاتفاقية الأوروبية وغيرها من الوثائق المماثلة أن تتضمن في الحرية الدينية، فقط حرية اختيار الدين والدخول فيه دون حرية الخروج منه.

٤- حرية تغيير الدين لا تناسب إلا الأديان الوضعية البشرية،

إن حرية تغيير الدين فترة بعد أخرى، أو مبدأ التنقل من دين إلى آخر، يمكن أن يكون مقبولا بخصوص الأديان الوضعية البشرية، التي يضعها البشر للبشر، لأنها لا تتسم بالكمال المطلق، مهما كانت دقتها وتنظيمها، وهذا شأن الأعمال البشرية جميعها، وهذا سر تغير الآراء من وقت لآخر^(١)، وتغير القوانين من وقت إلى آخر، وتغير الأنظمة البشرية من فترة إلى أخرى، لأنها أعمال يعورها النقص مهما كانت جادة، وهذا سر التطور والترقي في الأعمال البشرية مهما كانت^(٢)، وصدق من يقول:

تعيّن بالنقص والنقص شامل ومن ذا الذي يرقى الكمال فيكمل

وهذا يعني استيلاء النقص على جملة أعمال البشر، وعلى هذا إذا كان الدين وضعياً، ولم يجد الإنسان فيه ما يشفي نفسه، ويطمئن قلبه، أو لم يجد فيه جواباً لأسئلته الكثيرة والمتعددة، ولم يجد فيه كشفاً لشبهاته المحيرة، أو وجد فيه تناقضاً واضحاً أو غير ذلك، فمن

وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاة سواه أكان ذلك سراً أم مع الجماعة *، ويدور أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان هي التي قد تأثرت به في نص م التاسعة منها.

(١) - ولقد أثبت ذلك العماد الأصهباني بقوله (إني رأيت أن لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده لو غير كذا كان أحسن ولو زيد كذا لكان يستحسن ولو قدّم هذا كان أفضل، ولو ترك هذا كان أجمل، وهذا من أعظم العجز وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر)

(٢) - وهذا سر تغير الديانة البشرية غير الصحيحة بسهولة كتغير الزوجة ديانتها من أجل زوجها أو العكس، وفي ذلك ثبت بعض الكتاب قوله " التقيت مصادفة مع عائلة هندية، الزوج هو هندوسي الديانة وزوجته كذلك ولكنها كانت سيخية الديانة قبل الزواج، وعند سؤالي حول الزواج بين اتباع الديانتين في الهند؟... أجابت الزوجة أنها تحدث بصورة طبيعية ولكن في الغالب تغير ديانة الزوجة حسب ديانة الزوج... وعند السؤال عن حالتها وهل رفضها أهلها أو تم التغير بأقتناع تام؟... فكانت اجابتهام مثيرة للاهتمام وهي ان التغير طبيعياً هناك ولا تحدث مشكلات حوله، أما بالنسبة لحالتها فهي أنها غيرت لاجل الحب!! بمعنى أنها تحب زوجها قبل الزواج وبالتالي غيرت لاجل الحب بعد الزواج وبالتالي ان ذلك التغير غير خاص لمبدأ الاقتناع المنطقي لهاثلاً... وعند سؤالي لماذا ذلك؟... قالت ان الحب اهم من الدين وعلى الاقل في حالتها وحسب وجهة نظرها...!! " يراجع ذلك على موقع المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية:

<http://www.airssforum.com/f8۲۹/t۷۵۶۰۷.html>

الطبيعى أن يعطى له حق التنقل من هذا الدين إلى غيره، حتى يصل إلى ما يشقى نفسه، ورعا ماورد في الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان من الحق في تغيير الدين، يناسب الحياة الأوربية التى يسودها الإلحاد هنالك، ووجود الأديان الخرفة التى بعدت قليلا أو كثيرا عن وحي السماء.

٥- مهمة الفصل فى مدى جواز الخروج من الدين من عدمه هى مهمة نظام الدين وليست مهمة الأنظمة الأخرى.

إذ من السانغ عقلا أن يقدم كل نظام الأحكام الخاصة به، ولا يترك النظام الحكم فى مسألة من مسائله لنظام آخر يتحكم ويحكم فيه، ولم نر ذلك فى المسائل القانونية إلا فيما يتعلق بقواعد الإسناد التى تدرس فى نطاق القانون الدولى الخاص^(١)، لكن ترك الحكم فى المسألة لا يرجع فيما يخص قواعد الإسناد إلى عجز النظام الذى يحوى هذه القواعد عن الحكم فى هذه المسائل، وإنما يرجع إلى أن هذه المسائل تتعلق بعدد من الأنظمة، ويمكن إدخالها فى أكثر من نظام كالنظام الوطنى أو النظام الأجنبى، أما أن يكون للنظام وحده حق الاختصاص بالفصل فى المسألة ثم يتركها إلى غيره، فذلك عجز منه، ولا يقبل ذلك عقلا منه، وبالتالي فهو أصلا لا يستحق أن يكون نظاما.

ومن أولى المسائل التى يجب أن يختص الدين بالفصل فيها. هى مسألة الخروج منه، ومدى جوازها أو حرمتها، ومحال أن يكون الدين صحيحا وهو غير قادر على الفصل فى هذه المسألة، قياسا على الأنظمة القانونية الوضعية، القديمة منها والحديثة على السواء، فإن كل نظام قانونى دائما يضع فى صدر أحكامه، حكم الخروج عليه، وبيان العقوبات الرادعة

(١) — تعرف قواعد الإسناد بأنها: عبارة عن قواعد قانونية يضعها المشرع الوطنى و هدفها إرشاد القاضى إلى القانون الواجب التطبيق على المسألة المشتملة على عنصر أجنبى. وبذلك يتم فى القانون الوطنى حصر جميع المسائل المقاربة والمتشابهة ذات العنصر الأجنبى ثم ربط كل فئة بقانون معين عن طريق ضابط خاص هو ضابط الإسناد، وتسم قواعد الإسناد بأنها قواعد غير مباشرة: إذ أنها لا تتكفل بإعطاء حل نهائى للنزاع وإنما تبين القانون الذى تخضع له. وفي هذا القانون نجد القواعد القانونية التى ستطبق عليه فمثلا قاعدة الإسناد الخاصة بالأهلية لا تبين لنا السن الذى عند بلوغه يكون الشخص كامل الأهلية وإنما تكفى فقط ببيان القانون الذى سيتكفل ببيانه، كما أنها قواعد مزدوجة: أي أنها إما تجعل الاختصاص للقانون الوطنى أو القانون الأجنبى وفائدة هذه الميزة أنها لا تترك فراغا فى مشكلة النزاع إذ أنها تجعل الاختصاص بالنسبة للمسألة المطروحة على القاضى إما لقانونه أو القانون الأجنبى، كما أنها قواعد محايدة: عندما يعمل القاضى قاعدة الإسناد فإنه لا يعلم نوع الحل الذى سيعطيه للنزاع لأن ذلك متوقف على معرفة مضمون القانون الذى سيطبقه على النزاع وهذا القانون قد يكون قانونه وقد يكون قانونا أجنبيا.

التي ينالها الخارجون والمتمردون، والنظام الذي لا يتضمن مثل هذا الحكم ولا يعالج قضية التمرد عليه والخروج منه، نظام يساعد على هدم نفسه قبل أن يبني ما حوله، وسيكون قياس الدين على هذه الأنظمة الوضعية في معالجة الخروج عليها قياسا من باب أولى، وهو ما يعرف عند الأصوليين بالقياس الأولي أو القياس الجلي^(١).

وبذلك يتبين لنا أن مهمة الفصل في حكم الخروج من الدين يجب أن توكل إلى الأديان نفسها، ولا يمكن أن تكون من مهمة الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لأنها ليست دينا، وهي لا تتحدث عن حكم الخروج عليها هي، بل تتحدث عن حكم الخروج على الدين أو الخروج منه.

وإذا كان لها من مهمة حقيقية فهي رعاية وكفالة حرية الدخول في الدين وممارسته وتطبيقه والدعوة إليه وكل ما يتصل بذلك من غير قضية الخروج من الدين، لأن الفصل في قضية الخروج من الدين سيكون تدخلا في ما لا يعنها، أو في أمر خارج عنها.

٦- التمتع بالحرية الدينية لا يتعارض والقيام بالمسئوليات وأداء الواجبات،

إذا كان الاتفاق منعقدا على إعطاء الإنسان الحق في الحرية الدينية، فإن ذلك لا يعنى أبدا جواز تحلل الإنسان من مسئولياته أو القعود عن واجباته، وبالتالي ينبغي الجمع بين الحرية الدينية وأداء الواجبات أو القيام بالمسئوليات، وبخصوص الدين فإن مجال الحرية فيه هي نقطة الاختيار، وأما مجال الواجبات والمسئوليات فهي ما عليه أحكام هذا الدين بعد

(١) — يعرف الأصوليون القياس الأولي بأنه: هُوَ مَا يَكُونُ ثُبُوتُ الْحُكْمِ فِيهِ فِي الْفَرَعِ أَوَّلَى مِنْهُ فِي الْأَصْلِ، وفيه يدل اللفظ على ثبوت حكم المنطوق لمسكوت عنه لا اشتراكهما في علة الحكم، وهذه العلة تُدْرِكُ بمجرد فهم اللغة، لا تتوقف على بحث واجتهاد، وتدل على كون المسكوت عنه أَوَّلَى بِالْحُكْمِ مِنَ الْمُنْطَوِّقِ. كان تكون العلة "قَطْعِيَّةً" كَقِيَاسِ الضَّرْبِ لِلْوَالِدَيْنِ عَلَى قَوْلِ أَفْ، بِجَمَاعِ أَلَّهْ يُدْأَى "ف" الْقِيَاسُ "قَطْعِيٌّ"، وَهُوَ "أَيُّ هَذَا الْقِيَاسُ يُسَمَّى "قِيَاسُ الْأَوَّلَى"، لِأَنَّ الْإِدْأَاءَ بِالضَّرْبِ أَوَّلَى بِالْمَنْعِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {قُلْنَا ثَقَلُ لَيْسَ أَفْ} [الْإِسْرَاءُ: ٢٣]، دلالة العبارة: محرم قول (أف) للوالدين، وهذا هو المنطوق، ودلالة الدلالة: محرم سبهما وشتمهما ولعنهما، وهذا هو المسكوت عنه، فبمع جمع الأدنى على منع ما هو أَوَّلَى مِنْهُ، وهو معنى يُدْرِكُ من غير بحث ولا نظر. يراجع: شرح الكوكب المنير، تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتحجي المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م، ج ٤ ص ١٠٥

ذلك، ولا يستطيع عاقل أن يقول إن التزام الإنسان بأحكام دينه يتعارض مع حريته الدينية، ومن هذه الأحكام حكم الخروج من الدين (١).

ومثل الإنسان في ذلك كمثلته عندما يريد أن يبرم أى عقد من العقود، فهو حر في البداية في أن يتعاقد أو لا يتعاقد، يملك المضى في إبرام العقد وعدم المضى فيه، لكنه إذا ما اختار بنفسه العقد ورضى بإبرامه وكان ذلك بإرادته الحرة، فإن التزامات العقد ستقع على عاتقه، ويجب عليه تنفيذها والالتزام بها، ولا يستطيع أن يقول أحد أن الالتزام بهذه الواجبات وتنفيذ المسؤوليات الخاصة بالعقد تتعارض مع حريته أساسا في إبرام العقد (٢). والدولة كذلك حينما تريد الدخول في اتفاقية دولية أو تنضم إلى منظمة دولية، فإنها تتمتع في البداية بالحرية المطلقة في الدخول أو عدم الدخول، ولا يستطيع أحد إلزامها بشئ في ذلك مهما كان وضعه أو مكانته، لكنها إذا دخلت في المعاهدة أو انضمت إلى المنظمة الدولية وأصبحت عضوا فيها بالتصديق على ميثاقها، فإنها لا تستطيع الانسحاب منها بعد ذلك إلا في ضوء ما يضعه ميثاق المنظمة من ضوابط الانسحاب وقواعده، وإذا حاولت الانسحاب خلافا لقواعد الميثاق فإنها تعرض نفسها للمستولية الدولية (٣)، بل إن المنظمة

(١) — وفي هذا المعنى يقول د. محمد الزحيلي: " إن الحرية عامة ، والحرية الدينية خاصة ، يجب أن تنقيد بالأنظمة السائدة ، والقوانين العادلة التي ترعى المصالح العامة ، وتشرف من عل على ممارسة الحريات ، حتى لا تقلب وبالا على أصحابها ، مع وجوب التوازن بين الحريات من جهة ، وبين أصحابها والقائمين عليها من جهة أخرى ، فإن وقع الخلل واضطربت الموازين اختل النظام ، ووقع الظلم ، وكان ذلك منافيا لمقتضى الحرية الدينية ، وهو ما نراه اليوم في إطلاق الحريات الواسعة لبعض الجهات، وفي بعض الجوانب ، وغل يد الأفراد والشعوب في جوانب أخرى. وفي هذه الحالة تكون الدعوة الدينية منظمة ومحكمة ، لئيم تجب الفوضى أو الانزلاق إلى مهاوي الفساد التي تعود عليها وعلى أصحابها بالضرر والأذى ، والخسران والفشل. ومن هنا تصدر في الدول الأنظمة والقوانين واللوائح التي تضبط الأمور وترسم الطريق ، وتنظم الأعمال. " د. محمد الزحيلي ، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة ، ص ٢١.

(٢) — ومثل الإنسان في قيامه بواجباته مع نفسه بالحرية الدينية أيضا، كمثل الشخص الذي اختار بنفسه الهجرة إلى بلد معين، فإن هجرته لهذه البلد واختياره لها توجب عليه الالتزام بقوانينها، والخصوع لأحكامها، ولا يستطيع أحد أن يدعى بأن في هذا الخضوع هدم لحرية أو حتى يتعارض معها. لأنه مارس حريته في البداية ، حيث كان يستطيع الهجرة أو عدم الهجرة، كما كان يستطيع أن يختار هذه البلد أو تلك ، أما وقد اختار فإنه يجب عليه أن يلتزم بنتائج اختياره.

(٣) — ومثال ذلك الانسحاب من الاتحاد الأفريقي، وقد عالج القانون التأسيسي للاتحاد حالة الانسحاب هذه في م ٣١ منه، حيث وضعت للانسحاب منه بعض الضوابط التي يجب الالتزام بها، ولا تستطيع بناء على حريتها الشخصية التحلل من هذه الضوابط، وهذه الضوابط هي:

— إخطار الدولة التي تريد الانسحاب رئيس اللجنة برغبتها في الانسحاب من هذه المنظمة إخطارا كتابيا.

الدولية قد لا تضع للانسحاب منها شيئا من الضوابط أو القواعد، ومع ذلك يذهب البعض إلى عدم جواز الانسحاب منها بإرادة منفردة^(١)، ولذا فإن حق الدولة في الانسحاب ربما يختلف من منظمة إلى أخرى نتيجة لاختلاف الضوابط التي يتضمنها ميثاق المنظمة لحالة الانسحاب، وهذا نصل إلى أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بتقريرها حرية الخروج من الدين واعتبارها جزء لا يتجزأ من الحرية الدينية، قد وقعت في تناقض عقلي، وأعطت لنفسها حق الدخول في مسألة، المختص الأول والأخير فيها هو الدين الذي يختاره الإنسان ويؤمن به.

— قيام رئيس اللجنة بإبلاغ الدول الأعضاء بأمر الانسحاب الخاص بهذه الدولة

— مرور عام كامل من تاريخ تقديم هذا الإخطار الكتابي إلى رئيس اللجنة. مع مراعاة أن تلزم الدولة العضو الراغبة في الانسحاب من الاتحاد بأحكام القانون التأسيسي للاتحاد، وذلك إلى اليوم الذي يتقرر فيه انسحابها.

(١) — وعلى سبيل المثال بخصوص الانسحاب من الأمم المتحدة، فعلى الرغم من أن هذه المسألة كانت من المسائل التي لاقت نقاشا كبيرا في مؤتمر سان فرانسيسكو، وانتهى الأمر إلى قبول توصية اللجنة الفنية للمؤتمر بعدم وضع نص في الميثاق يقضي بإجادة الانسحاب أو منعه، إلا أن هناك فريق من فقهاء القانون الدولي يرى أن الدول لا يجوز لها الانسحاب من العضوية لأن الميثاق يعد معاهدة جماعية غير محددة الأجل، ولا يجوز لأى من أطرافها حق فسخها بإرادة منفردة، خاصة وأن من أهم خصائص الهيئة العالمية والاستمرار. حول حق الانسحاب من الأمم المتحدة يراجع: د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، ص ٨٧٢، د... مفيد شهاب، المنظمات الدولية، ص ٢٤٣، د... عبد الواحد الغار، التنظيم الدولي، ص ١٦٢، د... محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية، ص ١٤٥، د... أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ص ٥٤٣،

المبحث الثالث الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحق في تغيير الدين الحكمي

وكما يمكن للإنسان أن يختار الدين الذي يرغب فيه حقيقة، لتوافر الأهلية اللازمة لهذا الاختيار، ورأينا أن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تجيز للإنسان تغييره، فإن اختيار الدين يمكن أن يكون حكما، وذلك في الحالات التي لا يستطيع فيها الإنسان أن يختار هذا الدين، وذلك كأن يكون صغيرا غير قادر على التمييز أو مجنونا أو مكرها، ويتم اختيار الدين هؤلاء من قبل الغير كالأولياء والأوصياء، خاصة في الحالات التي يكون تحديد الدين بالنسبة هؤلاء مهما، كحالة الميراث أو غير ذلك، واختيار الدين في مثل هذه الحالات يعد اختيارا حكما، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل تجيز الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان للصغير بعد بلوغه، أو المجنون بعد إفاقته أن يقوم بتغيير الدين الذي اختير له حكما، وبالتالي ويمارس حريته وإرادته الحقيقة في إقرار الدين الذي هو عليه أو تغييره إذا أراد؟

وفي الإجابة على هذا السؤال نستطيع القول: بأننا قد رأينا موقف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، من الحق في تغيير الدين التي اختير اختيارا حقيقيا، وعلمنا أن الاتفاقية الأوروبية تجعل الحق في تغيير الدين حقا أساسيا تتوافر له الحماية الدولية المقررة بمقتضى هذه الاتفاقية^(١)، ولذا يلزم كل الدول الأوروبية أعضاء هذه الاتفاقية أن توفر لكل إنسان حرية الوصول إلى المعارف الجديدة، كما ينبغي عليها أن تؤمن احترام إرادة الإنسان

(١) — وبناء على ذلك شهدت الحياة الأوروبية والأمريكية سوقا كبيرا لتغير الديانات ، وصار تغير الدين لا يقلقهم ، بل صار تغير الدين كثير عمل الإقامة أو تغير العمل أو تغير السيارة وهذا يحدث كثيرا ، وفي دراسة جديدة لمنظمة مندى بيو للدين والحياة العامة تحت عنوان "مسح المشهد الديني الأمريكي" جاء أن أعدادا كبيرة من الأمريكيين يغيرون مللهم ونحلهم باستمرار بحثا عن فردوسهم الروحي، وأن قطاعات متزايدة منهم تعتبر نفسها غير منتمة إلى ديانة بعينها. وفي التعليق على ذلك يرى البعض أن: المشهد الديني في الولايات المتحدة عبارة عن سوق للعقائد يقصدها الأمريكيون لاختيار ما يناسب احتياجاتهم الروحية. هذا باختصار فحوى المسح الذي أجراه مندى بيو للدين والحياة العامة، أحد أكبر الاستطلاعات من هذا القبيل على الإطلاق، إذ شمل ٣٥ ألف اميركي. وقد اكتشف المسح أن ٥٠% تقريبا من المستطلعين قد غيروا انتمائهم الديني على الأقل لمرة واحدة خلال حياتهم. تراجع في ذلك: موقع الجزيرة في حلقة بعنوان: تغير الدين في المجتمع الأمريكي:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B4277FFC-5171-4286-B89F->

.C172.EF.C89.htm

وعدم تلقينه الدين قسرا، سواء من قبل الدول بكل مؤسساتها، أو من قبل الحركات التعسفية التي تحاول أن تجبر الآخرين على اعتناق دين معين أو تغيير دينهم إلى دين معين. أما بالنسبة لقضية تغيير الدين الذي تم اختياره حكما، للصغار عن طريق الكبار، أو للمعتوهين والجنائين عن طريق العاقلين، أو لمن وقعوا تحت طائلة الإكراه القسري عن طريق من أكرهوهم على دين معين فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لا تتضمن بخصوص اختيار الدين أو تغييره عموما إلا المادة التاسعة، وهي إذا كانت تميز تغيير الدين الذي تم اختياره بإرادة حقيقية، وتجعل من ذلك حقا محميا في القانون الدولي، فإنها تميز تغيير الدين الذي تم اختياره اختيارا حكما من باب أولى، وبذلك يدخل جواز تغيير الدين الحكمي للإنسان الأوروبي في قولها بالفقرة الأولى منها: " لكل إنسان الحق في حرية التفكير والضمير والعقيدة. هذا الحق يشمل حرية تغيير الدين أو العقيدة، وحرية إعلان الدين أو العقيدة بإقامة الشعائر والتعليم والممارسة والرعاية، سواء على أفراد أو بالاجتماع مع آخرين، بصفة علنية أو في نطاق خاص " (١).

(١) - يراجع الحق في تغيير الدين في ضوء هذه المادة يراجع:

- Gerard GONZALEZ, La Convention Europeenne des Droits de L'homme et la Liberte des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationales et Communautaires , Universite d' Aix-Marseille III, Economica. Paris P. ٧, ٨.

كما يراجع حول مبدأ الحرية الدينية والحق في تغيير الدين حقيقة أو حكما يراجع:

- Sandra LA SALA, LES DROITS FONDAMENTAUX, FONDAMENT DE LA CONSTRUCTION EUROPEENNE ? MEMOIRE DU DIPLOME D'ETUDES APPROFONDIES DE DROIT COMMUNAUTAIRE, ANNEE ٢٠٠٠-٢٠٠١, Sous la direction de: Monsieur Olivier AUDEOUD, UNIVERSITE NANCY ٢, CENTRE EUROPEEN UNIVERSITAIRE DE NANCY, Département de Sciences Juridiques et Politiques. P. ٢١.- Emmanuel Tawil Maître de conférences à l'Université Panthéon-Assas (Paris II), La « laïcité française » face aux principes communs des relations Eglises-Etat en Europe , (٣٠ avril ٢٠٠٧), P. ٥. , Sandro Cattacin, Cla Reto Famos, Michael Duttwiler et Hans Mahnig: Etat et religion en Suisse - lutttes pour la reconnaissance, formes de la reconnaissance Etude du Forum suisse pour l'étude des migrations et de la population (FSM) mandatée par la Commission fédérale contre le racisme (CFR) Berne, septembre ٢٠٠٣, P. ٩,

ولا يقيد من حق الإنسان في تغيير الدين الحكمي إلا ما ورد في الفقرة الثانية من المادة التاسعة أيضا وهو " تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانته أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم ".

والذي يبدو أن المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والتي تعالج قضية اختيار الدين أو تغييره عموما، كانت غير منطقية بالنسبة لحكم تغيير الدين الحقيقي، لعموم الملاحظات التي سقناها في موضعها بخصوص هذا الحكم، وأهمها أن الخروج من الدين الحقيقي أمر يجب أن يوكل إلى الدين ذاته، وأن الدين إذا جرم الخروج عليه فإن الحرية الدينية لا يمكن لها أن تبرر فعل الأمور المجرمة، كما أن التمتع بالحرية الدينية لا يجب أن يعارض والقيام بواجبات الدين والالتزام بأحكامه ومنها عدم الخروج منه.

أما بالنسبة لقضية تغيير الدين الحكمي فإن المادة التاسعة تتسق اتساقا عقليا وتنضبط انضباطا قانونيا معها، لأن الذي نسب إليه الدين وهو صغير لا يستطيع التمييز بين الأشياء أو وهو مجنون أو وهو مكره أو غير ذلك، لم يمارس اختياره الحقيقي بالنسبة له، فإذا لم يقتنع بهذا الاختيار بعد بلوغه أو بعد إفاقته أو بعد زوال الإكراه عنه، وأراد تغيير ما عليه من دين فإن ذلك يكون أول ممارسة حقيقية لاختيار الدين بالنسبة له، ولا تعتبر هنا أمرا منكرا أو غير منطقي، لأن الخروج من الدين الحكمي إلى الدين الحقيقي لا يعد تكديبا للدين الحكمي، لأنه لم يدخله أصلا بإرادته الحقيقية، وإذا ما اعتبرنا أنه كان على دين حكمي وهو صغير ثم بلغ خارجا عنه، فإن هذا الخروج يعد خروجا حكما أيضا، وبالتالي فإنه لا يعيب الدين الحكمي الذي كان ينتسب إليه.

وبناء على ذلك فإن الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تتفق والمنطق السليم بخصوص جواز تغيير الدين الحكمي، وهذا ما تؤيده ونقويه لأن التغيير هنا يعد في الحقيقة ممارسة لحق الاختيار الحقيقي الأول، وإن جاء في صورة تغيير للدين.

وعلى ضوء ما تقدم فإننا وإن عارضنا موقف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص تغيير الدين الحقيقي، فإننا نرى صحة ما ورد بها من حكم تغيير الدين إذا ما طبق على الاختيار الحكمي، وذلك لأن الذي اختير له الدين حكما من حقه أن يعمل النظر في

اختيار دينه الحقيقي، وذلك بإقرار ما عليه من دين أو باختيار دين جديد، ولا يعد هذا الاختيار مجرماً، لأن الاعتداد بالاختيار لا يكون إلا بعد البلوغ هو المناسب للعقل والمنطق فضلاً عن الشرع، فلا تكليف شرعاً إلا مع البلوغ والعقل، لأن الطفولة ليست مرحلة تكليف وإنما هي تربية وإعداد وتهيئة لتقبل التكليف الشرعية بعد البلوغ (١).

ويلحق بالصغير في إمكانية تغيير دينه بعد بلوغه عاقلاً الإنسان الكبير الذي أجبر أو أكره على اعتناق دين معين، فإنه لا يكون حقيقة معتقاً لهذا الدين، ولم يدخله أصلاً دخولاً حقيقياً حتى تمنعه من الخروج منه، وله اختيار ما يشاء من الدين الذي يراه بعد زوال الإكراه، وعلى ذلك فمن أكره على الدخول في الإسلام لا يدخل، قياساً على من أكره على الخروج من الإسلام فإنه لا يخرج، لقوله تعالى: " مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقُلُوبُهُ مَطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ " (٢).

ولا نستطيع أن نأخذ على ما ورد في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان شيئاً بخصوص تغيير الدين في حالة الدين الحكمي، إلا ما ورد بخصوص القيود التي تضمنتها الفقرة الثانية من المادة التاسعة بقولها " تخضع حرية الإنسان في إعلان ديانه أو عقيدته فقط للقيود المحددة في القانون والتي تكون ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصالح أمن الجمهور وحماية النظام العام والصحة والآداب أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم "، فهي قيود تسري على حالات تغيير الدين عموماً سواء كان ديناً حقيقياً أو حكمياً، لكنها وإن قبلت بخصوص تغيير الدين الحقيقي، إلا أننا لا نقبلها بخصوص الدين الحكمي، حيث يجب أن يتمتع الإنسان بالحرية في تغيير الدين الحكمي دون قيد أو شرط.

(١) ولا شك أن معظم الدين فسدت عقائدهم واهتزت مبادئهم، والذين كانوا الوسط المناسب لاستقطاب الأحزاب الشيوعية والعلمانية في ديار المسلمين، إنما هم ضحايا إعداد عقيم وتربية تقليدية فاشلة وثقافة إسلامية جامدة، وكل ذلك مكن لغزو مسلح بثقافة علمية معاصرة مشحونة بقيم الكفر والتمرد. يراجع في ذلك: الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى بيروت، أغسطس ١٩٩٣، ص ٥١.

(٢) النحل آية رقم ١٠٦.

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث الخاص بموضوع " الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحق في تغيير الدين "، أستطيع أن أرصد النتائج التالية:

— الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان تعالج قضية تغيير الدين في الفقرة الأولى من المادة التاسعة منها، وتفتح الباب على مصراعية لحق الإنسان في تغيير دينه، وتجعل هذا الحق ضمن مجال الحرية الدينية التي يجب أن تكون مكفولة لكل إنسان، وبالتالي لا تملك الدول الأوروبية الأطراف في هذه الاتفاقية أن تحول بين الإنسان وبين أية ديانة يريدونها، أو يتخلى عنها، وتضمن له من أجل تحقيق ذلك: حرية الوصول إلى معلومات جديدة، واحترام إرادته وعدم تلقينه الدين قسرا، حتى لا يتم التأثير على الأشخاص واستمالتهم نحو عقيدة معينة، سواء من قبل الدول بكل مؤسساتها، أو من قبل الحركات التعسفية التي تحرض على تغيير الدين.

— إذا كانت الاتفاقية الأوروبية تكفل بحماية حق الإنسان في تغيير دينه، فإن ذلك لا يعنى أبدا جواز التعسف في الدعوة إلى دين معين أو محاولة إقناع الغير كرها لهذا الدين، وهذا ما يؤيده القاضي " مارتن Martens " حيث وضح ان المادة التاسعة من الاتفاقية الأوروبية لا تسمح للدول الأعضاء بمحاولة حضى أى أحد على تغيير الدين؟ فالحرية الدينية بالنسبة له تعنى: حماية دين الأفراد وليس من حق أحد مهاجمتهم في دينهم، أو الإصرار على تغيير ما عندهم.

— إذا كانت الاتفاقية الأوروبية توسع من مجال الحرية الدينية، وتدخل فيه حرية الإنسان في تغيير دينه الذى اختاره بمحض إرادته اختيارا حقيقيا، فإن الباحث له على ذلك بعض الملاحظات ومنها، أن الحرية الدينية المطلقة الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لم توجد بناء على نصوص دينية وإنما بناء على ظروف تاريخية، وأن تقرير الحرية الدينية يجب أن يكون مقصورا فقط على حرية الدخول في الدين، أما حكم الخروج منه فذلك أمر يوكل إلى الدين نفسه، وأن مهمة الفصل في مدى جواز الخروج من الدين من عدمه هي مهمة نظام الدين وليست مهمة الأنظمة الأخرى، وأن الحرية الدينية لا يمكن أن تبرر الجرائم والمخالفات الدينية، وأنها لا تناسب إلا الديانات الوضعية البشرية، وأن التمتع بالحرية الدينية لا يتعارض والقيام بالمسؤوليات أو أداء الواجبات.

— تتفق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والمنطق السليم بخصوص جواز تغيير الدين الحكمي، وهذا ما تؤيده ونقويه لأن التغيير هنا يعد في الحقيقة ممارسة لحق الاختيار الحقيقي الأول، وإن جاء في صورة تغيير للدين، وعلى ضوء ما تقدم فإننا وإن عارضنا موقف الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص تغيير الدين الحقيقي، فإننا نرى صحة ما ورد بها من حكم تغيير الدين إذا ما طبق على الاختيار الحكمي، وذلك لأن الذي اختر له الدين حكما من حقه أن يعمل النظر في اختيار دينه الحقيقي، وذلك بإقرار ما عليه من دين أو باختيار دين جديد، ولا يعد هذا الاختيار مجرما، لأن الاعتداد بالاختيار لا يكون إلا بعد البلوغ هو المناسب للعقل والمنطق فضلا عن الشرع، فلا تكليف شرعا إلا مع البلوغ والعقل، لأن الطفولة ليست مرحلة تكليف وإنما هي تربية وإعداد وتهيئة لتقبل التكليف الشرعية بعد البلوغ.

— وفي النهاية نوصي بضرورة مراجعة الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، في ضوء القواعد العامة لمراجعة الاتفاقات الدولية، مع الأخذ في الاعتبار الملحوظات التي قدمت بصدد موقفها من حق الإنسان في تغيير الدين الحقيقي، ليراعى على الأقل طبيعة كل دين، وراي الدين ذاته في مدى إمكانية الانتقال منه إلى دين آخر.

وأصلى وأسلم على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أزواجه أمهات المؤمنين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

د. محمود داود

مراجع البحث

- د. أحمد أبو الوفا، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط الرابعة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- جمال البنا، في كتابه حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، مؤسسة فوزية وجمال البنا " الكوثر "، رسالة رقم ٣،
- جودت سعيد، في كتابه: لا إكراه في الدين دراسات وأبحاث في الفكر الإسلامي، إعداد محمد نفيسه، العلم والسلام للدراسات والنشر، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م،
- د. حامد سلطان، القانون الدولي العام في وقت السلم، دار النهضة العربية،
- الشيخ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط الأولى بيروت، أغسطس ١٩٩٣.
- د. عبد الستار أبو غدة، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة
- المرحوم المستشار عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار التراث.
- د. عبد المجيد النجار، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وضوابطها، الدورة التاسعة عشرة لجمع الفقه الإسلامي الدولي، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إمارة الشارقة
- د. عبد الواحد الفار، التنظيم الدولي، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٩م،
- مونيكا ما كوفي، دليل إرشادي حول تطبيق المادة ١٠ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ترجمة تامر عبد الوهاب،
- محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي (تقي الدين أبو البقاء) المعروف بابن النجار (المتوفى: ٩٧٢هـ)، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي و نزيه حماد، الناشر: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

- د. محمد الزحيلي، الحرية الدينية في الشريعة الإسلامية أبعادها وحمايتها، مجمع
الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة، الشارقة.
- د. مفيد شهاب، المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، ط الخامسة، ١٩٨٥ م.
- د. محمد السعيد الدقاق، المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، مؤسسة الثقافة
الجامعية، ١٩٨٨.

ثانياً المراجع الأجنبية:

- A Garry. Liberté religieuse et prosélytisme , L'expérience européenne ,
RTDH, ١٩٩٤, P. ٧.
- Andree PHILIP, L'Europe creatrice, in Rencontres internationales de
Geneve ١٩٥١ , L'Europe et le monde d'aujourd'hui,
Neuchatel , Ed de la Baconnière, ١٩٥٨. P. ١٤.
- Arnaud PALISSON. Le droit penal et la progression spirituelle au sein
des sectes: L'exemple de l'Eglise de scientologie , These
de Docteur en droit, ٢٠٠٢, U. de Cergy-Pontoise,
Faculte de droit , P. ١٠, ...
- Emmanuel Tawil Maître de conférences à l'Université Panthéon-Assas
(Paris II), La « laïcité française » face aux principes
communs des relations Eglises-Etat en Europe , (٣٠
avril ٢٠٠٧), P. ٥٠ .
- Bernard SENELLE: L'ACTIVITE RELIGIEUSE A L'UNIVERSITE ,
Mémoire de Diplôme d'Etudes Approfondies Préparé
sous la direction de Monsieur Francis MESSNER,
UNIVERSITE MARC BLOCH , Faculté de Théologie
Catholique , Institut de Droit Canonique Strasbourg,,
Septembre ٢٠٠٥, P. ١١.
- Françoise Calvey, Anne-Claire Dubos: LIBERTÉ D'EXPRESSION, &
PROTECTION DES DROITS DE LA
PERSONNALITÉ EN MATIÈRE DE PRESSE , Droit
français et droit européen, Liberté d'expression et
diffamation en matière de presse dans la jurisprudence
de la Cour de cassation et au regard de la convention de

sauvegarde des droits de l'homme et des libertés fondamentales, P.1 ,.....

- Gerard GONZALEZ, La Convention Européenne des Droits de L'homme et la Liberté des religions , Preface Louis DUBOIS, Cooperation et developpement Collection dirigee par Jacques BOURRINET, centre d'Etudes et de Recherches Internationals et Communautaires , Université d' Aix-Marseille III,Economica. Paris
- IBN WARRAQ: "Apostasie, droits de l'Homme, religions et croyances" Nouvelles menaces contre la Liberté d'Expression et d'Opinion., Colloque "islam contre islam" "La Majorité silencieuse cherche à s'exprimer, donnons-lui la parole", Le Samedi 30 octobre 2004 de 14h à 20h à Paris, Organisé par l'A.I.M.E. D'Ailleurs ou d'Ici Mais Ensemble, P.19.
- Lucie VEYRETOUT, La liberté religieuse et la Convention européenne des droits de l'homme, Memoire de Master 2, Sous la direction de M. J.F.PREVOST, Université de Paris v Rene Descartes –Malakoff, Juin 2006. P.39.
- Patrice MEYER-BISCH , Jean-Bernard MARIE (éds.) Avec la contribution de: Anne-Sophie, LBOVE Rik TORFS, Jean GUEIT, Gilbert VINCENT Mohamed Cherif FERJANI, La liberté de conscience dans le champ de la religion, janvier 2002, INSTITUT INTERDISCIPLINAIRE D'ETHIQUE ET DES DROITS DE L'HOMME, UNIVERSITE DE FRIBOURG en collaboration avec LE CENTRE DE RECHERCHES SOCIALES ET RELIGIEUSES, UNIVERSITE DE STRASBOURG, P.22,
- P. Minnerath, Les relations Eglise-Etat et la liberté de conscience , La position de l'Eglise catholique , Conscience et liberté, 1990, n. 39, p. 113.

- Sandra LA SALA, LES DROITS FONDAMENTAUX, FONDEMENT DE LA CONSTRUCTION EUROPEENNE ? MEMOIRE DU DIPLOME D'ETUDES APPROFONDIES DE DROIT COMMUNAUTAIRE, ANNEE ٢٠٠٠-٢٠٠١, Sous la direction de: Monsieur Olivier AUDEUD, UNIVERSITE NANCY ٢, CENTRE EUROPEEN UNIVERSITAIRE DE NANCY, Département de Sciences Juridiques et Politiques. P. ٢١
- Sandro Cattacin, Cla Reto Famos, Michael Duttwiler et Hans Mahnig: Etat et religion en Suisse – luttes pour la reconnaissance, formes de la reconnaissance Etude du Forum suisse pour l'étude des migrations et de la population (FSM) mandatée par la Commission fédérale contre le racisme (CFR) Berne, septembre ٢٠٠٣,

مواقع على الشبكة العالمية للمعلومات:

http://www.courdecassation.fr/IMG/File/pdf_٢٠٠٦/observatoire_droit_europeen/liberte_expression_droit_personnalite_٢٠٠٦.pdf

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨%B٤%D٩%٨٧%D٩%٨٨%D٨%AF_%D٩%٨٨%D٩%٨٧%D٩%٨٨%D٩%٨٧

<http://www.airssforum.com/f٨٢٩/t٧٥٦٠٧.html>

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B٤٢٧٣FFC-٥١٧١-٤٢٨٦-B٨٩F-٠C١٧٢٠EF٠CA٦.htm>

<http://www.adnkronos.com/AKI/Arabic/Politics/?id=٣.٠.٣٩٩٢١٦.٥٢١-٤٢k->